

فاجعة الاغتصاب الجماعي للطفلة "يقين" تهز تونس □□ ودعوات لعودة عقوبة الإعدام وحجب المواقع الإباحية



الأربعاء 30 سبتمبر 2026 12:30 م

أثارت واقعة الاعتداء الجماعي على الطفلة التونسية يقين، البالغة 15 عامًا، غضبًا واسعًا في البلاد بعد تداول معطيات أولية عن احتجازها وتعنيفها في منطقة الملاسین بالعاصمة ودخولها العناية المركزة □

وتتسع دائرة الجدل من ملابسات الاعتداء إلى أسئلة حماية الأطفال وقدرة الأمن على التدخل، وسط دعوات متباعدة لتشدید العقوبات ومكافحة المخدرات وتقييد وصول القاصرين إلى المحتوى الإباحي □

التحقيق مستمر والغضب يتصاعد

وفي المعطيات المتداولة حتى الآن، تعرضت يقين، وفق الرواية الأولية، لاحتجاز واعتداء شديد نُسب إلى 11 شابًا، لكن التحقيقات الأمنية والقضائية الجارية هي التي ستحدد الوقائع والمسؤوليات بصورة نهائية □

كما أدى دخول الطفلة العناية المركزة إلى اتساع ردود الفعل في تونس، وتحولت الواقعة إلى موضوع نقاش بين سياسيين وحقوقيين وإعلاميين حول الاستجابة العاجلة للجريمة وما بعدها □

ومن هذه الزاوية، لم ينحصر الاهتمام في المطالبة بمحاسبة المتورطين، بل شمل السؤال عن الإشارات التي تسبق العنف، وعن قدرة المؤسسات على حماية القاصرين قبل وقوع اعتداءات بهذه الخطورة □

وفي البرلمان، سألت النائبة فاطمة المسدي عن مدى امتلاك الوحدات الأمنية التجهيزات والموارد البشرية اللازمة للتدخل في الجرائم الخطيرة، ودعت إلى إعادة توجيه الإمكانيات المالية نحو حماية المواطنين والأطفال □

كذلك وصفت المسدي مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بأنها قضية تمس الأمن القومي وحماية الشباب، وطالبت بمراجعة قانون مكافحة المخدرات والتعجيل بتمريره في البرلمان، ضمن رد أوسع على الجريمة □

غير أن طرح ملف المخدرات في النقاش العام لا يحسم علاقته بالواقعة نفسها؛ فالمعطيات المتاحة لا تورد نتيجة تحقيق تربط الاعتداء بمواد مخدرة، بينما تظل دعوة المسدي موقفًا سياسيًا عامًا □

وعلى امتداد السجال، تصاعدت مطالب بالتشدد مع تجار المخدرات، لكن اختلاف المقترحات يعكس اتساع النقاش من الجريمة قيد التحقيق إلى تقدير الأسباب التي يراها المشاركون وراء انتشار العنف □

وفي خلفية هذه الأسئلة، تباينت أولويات المتحدثين بين تعزيز استجابة الأجهزة الأمنية وتسريع تعديل القانون، بينما اتجه آخرون إلى خطاب العقوبات أو إلى البحث في المظاهر الاجتماعية المرتبطة بالعنف □

وبينما ينتظر التونسيون ما تنتهي إليه الأبحاث، يبقى الفصل بين المعطيات الأولية والاستنتاجات العامة ضروريًا لفهم القضية؛ فالصدمة لا تختصر مسار التحقيق ولا تحدد وحدها طبيعة المسؤوليات الفردية □

دعوات لحجب المحتوى الموجه للقاصرين

وفي مسار آخر من النقاش، دعا الناشط السياسي ذاكر لهيذب إلى حجب المواقع الإباحية في تونس بالتنسيق مع وكالة الإنترنت والخبراء المختصين، معتبراً أن القرار ينبغي اتخاذه سريعاً

وبحسب موقفه، فإن إتاحة هذا المحتوى دون رقابة تسهم في ارتفاع الجرائم الأخلاقية بين القاصرين، فيما رأى أن تقييد وصول الأطفال إليه خطوة لحمايتهم والوقاية من السلوك العنيف

كما ربطت الكاتبة والأستاذة الجامعية ألفة يوسف بين العنف وانتشار المخدرات وإتاحة المحتوى الإباحي للقاصرين، محذرة من غياب رؤية استراتيجية تتعامل مع هذه العناصر ضمن أزمة اجتماعية أوسع

وفي توصيفها للمشهد، تحدثت يوسف عن التطبيع مع أشكال العنف وغياب السلطة الحامية، ورأت أن استمرار تلك المؤشرات يدفع المجتمع نحو انتكاسة تتجاوز حدود واقعة واحدة

لكن الآراء بشأن المواقع الإباحية والمخدرات تظل تفسيرات طرحها أصحابها في سياق السجال؛ فالمعطيات الواردة عن حادثة يقين لا تثبت سبباً محدداً للاعتداء أو صلة مباشرة بأي منهما

ومن جهة أخرى، وصفت الإعلامية منية العرفاوي ما حدث بأنه تعبير عن تحول مقلق في ممارسة العنف، معتبرة أن التغاضي عن إشارات الخطر المتكررة مهد لهذا الواقع

وفي موقفها، حذرت العرفاوي من الاكتفاء بردود الفعل الانفعالية والمزايدة في المطالبة بالعقوبات، ودعت إلى خطط إصلاحية أعمق بدل أن يخبو الاهتمام العام فور مرور لحظة الصدمة

وبذلك يلتقي خطاب يوسف والعرفاوي عند ضرورة معالجة بيئة العنف، وإن اختلفت زاوية كل منهما؛ فالأولى تركز على مؤشرات مجتمعية، والثانية تحذر من انطفاء الغضب دون إصلاح

الإعدام بين المطالبات ومسار القضاء

وفي اتجاه أشد، طالب العربي الباجي، من مرصد الشفافية والحوكمة الرشيدة، قيس سعيد بتطبيق عقوبة الإعدام بحق مرتكبي الجرائم البشعة، بعد إدانته الاعتداء الذي تعرضت له يقين

كما انتقد الباجي تقديم الاعتراضات الحقوقية على تنفيذ العقوبات الصارمة، وتساءل عن حق الأطفال والضحايا في الحياة، في طرح يعبر عن الغضب الذي أثارته الواقعة

وفي المقابل، جاءت دعوة العرفاوي لتجنب الاكتفاء بالمزايدات العقابية، ما يوضح تباين المواقف بين من يضع تشديد العقوبة في المقدمة ومن يطالب بخطة تعالج أسباب العنف

ومع احتدام الجدل، تبقى المطالبة بعقوبة معينة منفصلة عن نتائج التحقيق والمحاكمة؛ إذ لم تحسم الأبحاث بعد كامل الملابس، ولا يمكن تحويل الاتهامات الأولية إلى أحكام على أشخاص بعينهم

وبين هذه المطالب، لا يظهر موقف رسمي حاسم من تطبيق الإعدام أو حجب المواقع في المعطيات المتاحة، فيما تظل دعوات شخصيات عامة بانتظار قرارات الجهات المختصة

وعلى المستوى العام، أعادت الجريمة إلى الواجهة أسئلة متداخلة عن جاهزية الوحدات الأمنية ومكافحة المخدرات وحماية القاصرين، وهي ملفات أثارها المشاركون في النقاش من زوايا مختلفة

كذلك تحولت حالة يقين الصحية إلى محور للقلق العام بعد دخولها العناية المركزة، فيما يستمر انتظار نتائج التحقيقات والقرارات الرسمية المتعلقة بالواقعة، دون معلومات نهائية عن مآل حالتها

ومن ثم، يبرز مطلب معرفة ما جرى ومحاسبة من تثبت مسؤوليته، بينما يتواصل الخلاف حول الأدوات الأجدى لمنع تكرار الاعتداءات، من العقوبات إلى التدخل الأمني والوقاية

وفي النهاية، لا يزال مسار القضية مفتوحاً أمام التحقيقات الأمنية والقضائية؛ أما النقاش الذي أثارته، فقد تجاوز واقعة الملابس إلى سؤال أوسع عن حماية الأطفال واستمرار الاهتمام بعد انحسار الصدمة